الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

21 **شعبان** 1436 –8 **يونيو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	21

اهتمام الملك بحقوق الإنسان.. عدل ومساواة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054976

عبدالعزيز بن عثمان الفالح

حينما يتكلم الحكماء والساسة والقادة، من ملوكٍ وأمراء ورؤساء فلا يتكلمون عفوَ الخاطر، ولا لمجرد العواطف وأحداث الساعة، ولا يلقون الكلام على عواهنه، اذ هم يقرؤون الحاضر، ويستشرفون المستقبل، ويعون ماذا يقولون، ويدركون أن كلامهم وثائق يحفظها التاريخ، ومستنداتٌ وثائقية، ويعلمون أنها تدخل في خضم تحليل الكتّاب ورجالِ الفكر والساسة، ويفقهون أن كل حرف منها له مدلولاته، وايماءاته، فكلمات القادة والزعماء يتلقفها الأعداء والأصدقاء على حدٍ سواء، وكلٌ ينظر اليها بمنظاره ويحللها وفق رؤاه. فكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز التي شرف رئيس هيئة حقوق الإنسان معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان معالي الدكتور مفلح القحطاني وعدد من المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان بالإنصات إليها وذلك يوم الأربعاء الثاني من شهر شعبان عام 1436 ه الموافق 21 مايو 2015 م. وثيقةٌ تاريخية للإنسانية حيث كانت جامعة واعية عن الإنسان، ما له وما عليه، إذ قال يحفظه الله:

(أيها الإخوة والأخوات:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسرني أن أرحب بكم في هذا اللقاء المبارك مشيداً بجهودكم وإسهاماتكم في مجال حقوق الإنسان.

أيها الإخوة والأخوات:

لقد قامت دعائم هذه الدولة، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة.

إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

أيها الحضور الكرام:

إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين.

وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أُنشئت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز.

وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته.

أيها الإخوة والأخوات:

لا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، مشيداً بجهود المرأة السعودية في هذا المجال.

نسأل المولى عز وجل أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والسداد)

حقوق الإنسان في الصحافة

نلحظُ من هذه الوثيقة أن دعائم الدولة قائمةٌ على التمسك بالشريعة الإسلامية الداعية إلى حفظ حقوق الإنسان وحمايتها وذلك وفق النظام الأساسي للحكم الذي نص على أن يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إذ هما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة، كما أن الحكم يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من النظام الأساسي للحكم، وتتكامل أنظمة الدولة في صيانة الحقوق وتحقيق العدل وكفالة حرية التعبير والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز حيث لا فرق بين مواطن وآخر ولا بين منطقة وأخرى فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، فتعزيز اللحمة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام وهذا نص المادة الثانية عشرة من ذات النظام، فالمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات. وجاء في المادة السادسة والعشرين (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية)، كما أكدت الوثيقة التاريخية أن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الإنسان، وأكدت الأنظمة على استقلال السلطة القضائية بما يكفل تحقيق العدالة وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، ومما يؤكد على ذلك إنشاء هيئة حقوق الإنسان لتعزيز حماية الحقوق، وتأكيد خادم الحرمين على جميع الأجهزة الحكومية التعاون مع الهيئة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وما ترحيب الدولة بقيام الجمعية للوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، إلا تأكيدٌ على ذلك. ولقد أبانت الوثيقة تعاون المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان واحترام الأديان وتنوع الثقافات، كما أوضحت تقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز وهذا ما أكده حين وَضَعَ خادم الحرمين الشريفين حجر الأساس لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الهادف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته، وأكد يحفظه الله في هذه الوثيقة على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان إذ جاء في النظام الأساسي للحكم أن الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويُربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام، وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به، وبتاريخه المجيد، ولقد جاء في ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم والذي تم اعتماده وفق التوجيه السامي الكريم رقم 211/م ب في 1427/1/8 ه (أن المعلم شريكٌ للوالدين في التربية والتنشئة). كما أبان يحفظه الله جهود المرأة السعودية في مجال حقوق الإنسان، فنلحظ من هذه الوثيقة تركيزها على كل ما من شأنه تحقيق العدالة والمساواة وفق الشريعة الإسلامية التي هي دستور الدولة والتي من خلالها ترسى قواعد العدل والمساواة، فالعدل والمساواة والشورى ثوابت الوحدة الوطنية التي ترتكز عليها حقوق الإنسان، لما لها من أثر وتأثير، وتلبي حاجة الفرد والمجتمع والأمة، ومقتضى العدل أن يعدل الإنسان مع نفسه ومع أخيه الإنسان، ويعدل القاضي في حكمه، ويعدل الراعي مع رعيته، وهذا ما كان في بؤرة اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، إذ لن يتحقق العدل والمساواة إلا بقيام كلّ بمسؤوليته الملقاة على عاتقه، ولقد قال خادم الحرمين الشريفين في إحدى خطبه: (وحدتنا وحدة عربية إسلامية ليس بها تفريق قبلي أو إقليمي فبلادنا قامت على التوحيد وستظل بإذن الله).

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

من تبوك إلى جدة... حادثة "لمى" تتحوّل إلى "طوق نجاة" وترسم خريطة "حفر الموت"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة – معاذ العمري

لم يتوقع أحداً أن تكون حادثة موت طفلة في أحد الآبار، هو طوق النجاة للكثير من الأحياء في السعودية، فبعد وفاة لمى الروقي العام الماضي في محافظة تبوك (شمال السعودية)، على إثر سقوطها في هاوية بئر إرتوازية مكشوفة، لمعت فكرة تقنية لبعض الشبان «الجداويين» لإنقاذ مدينتهم من نفس المأساة، والتي تبعد عن قبر الطفلة في تبوك موقع الحادثة نحو 1000 كيلو متر، إذ إطلاق تطبيق «لمى» الإلكتروني للتحذير من «الحفر المكشوفة».

تلك الدوائر المرسومة على خريطة التطبيق، والتي أصبحت الدلالة الرمزية لمحافظة العروس وأحد معالم شوارعها، تفيد بوجود « قنابل موقوتة» تتربص بالسكان والمارة في الشوارع، وكذلك سائقي المركبات، إذ تشير إلى وجود «حفر الموت» التي راح ضحيتها أيضاً ستة أبرياء من سكان جدة خلال عام واحد.

وبعد أن أصبح التطبيق مستخدماً في هواتف الجداويين للتحذير من وجود الحفر المكشوفة في الطرقات، تقترب شوارع «العروس» من التصنيف العالمي، كأكبر المدن العالمية المليئة بالحفر وعيوب الأسفلت، كما لم تعد العبارة الشهيرة «نعمل لأجلكم ونأسف لإزعاجكم» التي تتكرر على اللوحات المعلقة أمام مشاريع الطرق ذات جدوى أو قبول لدى قاطني مدينة جدة.

وأوضح أحد مبرمجي التطبيق الإلكتروني الراصد للحفر المكشوفة في جدة عبدالله العسيري لـ «الحياة»، أن فكرة البرنامج جاءت بعد موت الطفلة لمى في محافظة تبوك العام الماضي بإحدى الآبار المكشوفة، إذ ألهمت تلك الحادثة شبان التطبيقات الإلكترونية لإصدار تطبيق يعنى بتحديد مواقع الحفر والآبار المكشوفة.

وقال: إن البرنامج أطلق عليه اسم «أطلس لمى»، والذي أصبح مستخدماً بكثرة لدى سكان جدة خصوصاً في تحديد مواقع الحفر المكشوفة في الشوارع، والتي راح ضحيتها ستة أبرياء من المحافظة بسبب إهمال من الجهات المختصة، مقدّراً عدد الحفر المكشوفة في جدة بـ100 ألف حفرة في الشوارع، إذ أسهم التطبيق في كشف الكثير.

مسلسل «حفر الموت» كما أطلق عليه البعض لم ينته في جدة، وكذلك الحملات التطوعية المتعددة التي صاحبتها من شبان المحافظة، تقف بالتصدي لذلك المسلسل وتسهم في ردم العديد من تلك الحفر، إلا أن جهودهم تظل بسيطة في ظل تهاون الجهات المسؤولة، وأبرزها أمانة جدة، واستياء كبير من «الجداويين» مما يحدث لمدينتهم العروس.

يقول علي المحسن أحد سائقي سيارات الأجرة لـ «الحياة» إن الشوارع في مدينة جدة أشبه بلعبة «المتاهة» التي تجعلك تلتف حيناً إلى اليمين وحيناً إلى اليسار لتفادي الحفر، منوهاً بأن الهرب من الحفر والهبوطات التي على الطريق لا ينجح دائماً، فلا بد من الوقوع فيها وتنتج منها بعض الأضرار، إذ بلغت كلفة تصليح سيارته في الآونة الأخيرة 2700 ريال.

وأرجع مشكلة الحفر في المدينة إلى ضعف البنية التحتية للطرقات والأحياء وسوء التخطيط، مطالباً أمانة جدة بتكثيف الرقابة على المشاريع، ومعالجة المستنقعات التي نتجت من الأمطار داخل الأحياء وعلى الطرقات.

يذكر أن عدداً من المواطنين اتجهوا إلى مقاضاة أمانة جدة في المحاكم الشرعية أخيراً، مستندين في شكواهم إلى مهمات الأمانات والبلديات في المناطق والمحافظات، التي تؤكد عملها في خدمات الشوارع والأحياء، وتأتي تلك التطورات بعد أن حسمت محافظة جدة الجدل تجاه حفر الصرف الصحي المكشوفة، التي تسببت في وفاة عدد من سكان المحافظة بسبب سقوطهم فيها، إذ وجهت المحافظة خطاباً إلى أمانة جدة يفيد بمسؤوليتها عن حفر الصرف الصحي، لحين صدور توجيهات وأنظمة أخرى.

"الشورى": إحالة مشروع نظام "حماية الوحدة الوطنية" إلى جدول الأعمال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى خلال اجتماعها الثامن من أعمال السنة الثالثة للدورة السادسة الذي عقد أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ثلاثة مقترحات حول مشروع نظام حماية الوحدة الوطنية.
وبحسب بيان صحافي صدر عن مجلس الشورى أمس، فإن المقترح مقدم من مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان، وعضو المجلس الدكتور عبدالعزيز العطيشان، وعضو المجلس السابق الدكتور سعد مارق، وأعضاء المجلس الدكتور ناصر بن داود، والدكتور زهير الحارثي، والدكتور عبدالله الفيفي، ومحمد رضا نصرالله، والدكتورة ثريا عبيد.
وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقارير عدد من اللجان المتخصصة بشأن المقترحات التي قدمها عدد من أعضاء المجلس استناداً إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى، إذ أحالت تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن اقتراح مشروع تعديل نظام الأحوال المدنية المقدم من عضو المجلس الأميرة سارة بنت فيصل بن عبدالعزيز، والدكتور ناصر بن داود، والدكتورة هيا المنيع، والدكتورة لطيفة الشعلان.
كما أحالت تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن تعديل نظام المرور بإضافة مادة جديدة إلى الباب الرابع من النظام تنص على تضمن رخصة القيادة رغبة السائق في التبرع بأعضائه من عدمه حال وفاته، والمقدم من أعضاء المجلس الدكتور عبدالرحمن السويلم، والدكتور عيسى الغيث، والدكتور طارق فدعق، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح تعديل المادة السادسة من نظام الضمان الاجتماعي الصادر، والمقدم من عضو المجلس السابق الدكتور زين العابدين بري.
وكذلك تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع اقتراح تعديل المادة الـ 69 من نظام القضاء، والمقدم من عضو المجلس اللواء حمد الحسون، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح إضافة بند جديد للمادة الثانية من نظام الأنواط العسكرية بشأن منح نوط مكافحة الإرهاب المقدم من عضو المجلس اللواء علي التميمي.
كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 1435 - 1436هـ، وتقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1435 - 1436هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق بين وزارة العمل ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية فيتنام الاشتراكية في مجال توظيف العمالة المنزلية، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع نظام الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة، وتقريرها بشأن التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على بعض مواد نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد الموقت على العقار.
يذكر أن الاجتماع شهد حضور مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، والأمين العام للمجلس الدكتور محمد آل عمرو، ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

تفعيل الانتخابات البلدية إلكترونياً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
اضغط هنا

الأحساء – حسن البقشي
فعّلت أمانة الأحساء إيقونة الخدمة الخاصة بالانتخابات البلدية، عبر تطبيقها على الأجهزة الذكية «أمانتي». وقال أمين الأحساء رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية المهندس عادل الملحم: «إن الأمانة تسعى إلى تفعيل إيقونة الانتخابات البلدية عبر تطبيق الأجهزة الذكية، لتعزيز أُطر التواصل الإلكتروني، والاستفادة من التقنية الحديثة في شتى المجالات، تيسيراً على المواطنين وإشراكهم في المعلومات المعرفية والإرشادية المتعلقة بالانتخابات البلدية في دورتها الثالثة، سواءً بالأخبار أم بالأدلة واللوائح الخاصة بالعمليات الانتخابية، وخريطة مواقع المراكز الانتخابية، ومعلومات أعضاء اللجنة ووسائل للتواصل بهدف التفاعل المتبادل بين المواطن والمسؤول».
بدوره، ذكر مساعد الأمين لتقنية المعلومات المنسق العام للجنة المحلية للانتخابات البلدية المهندس حمدان العرادي، أن تفعيل هذه الخدمة «يسهم في الوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين من الجنسين، وتزويدهم بالمعلومات الانتخابية التي تساعدهم في طرق وآليات مشاركتهم بالانتخابات البلدية، كنشاط وطني وحضاري»، مبيناً أنه يتم «تحديث الإيقونة بصفة مستمرة».

ضوابط جديدة لسفر المرأة وتسهيل إجراءاتها دون موافقة ولي الأمر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054921

الرياض- أسمهان الغامدي
أبلغ مدير الإدارة العامة للجوازات اللواء سليمان اليحيى «الرياض»، أنهم ماضون قدماً في وضع ضوابط جديدة لتحديد صلاحيات سفر المرأة وتسهيل إجراءاتها من دون إذن ولي أمر، بحيث لا يحدد العمر وإنما تحدد ماهية الخروج وأسباب السفر، موضحاً أن «إجراءات سفر المرأة من دون تصريح ليست مرتبطة بالجوازات فقط أو وزارة الداخلية لكن هناك عدد من الجهات المعنية بالأمر مثل وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات».
وذكر أن «أي خطاب يردهم من المحكمة يقضي بعدم ممانعة سفر المرأة أو استخراج وتجديد الجواز من دون إذن ولي الأمر يتم تنفيذه فوراً، حيث إن التوجيهات تحث على التطوير في الأنظمة ومواكبة الدول المتقدمة، والتسهيلات واردة والجوازات ماضية في التطوير لجميع خدمات الجوازات».
دراسة تقضي بمنع دخول الوافد المتغيب عن كفليه إلى المملكة
وزاد: «الجوازات تدرس مع وزارة العمل على منع أي مقيم يتغيب من كفليه أو من يصدر بحقه أمر خروج نهائي من الدخول إلى المملكة، وذلك تأسيا بالقرار الجديد القاضي بمنع إدخال المملكة من يعطيه كفيله خروجا وعودة ومن ثم لا يعود لنفس الكفيل»، مؤكداً أن هذا سيسهم في تقليل السوق السوداء في المملكة.

جاء هذا خلال المؤتمر الصحافي المقام صباح اليوم بنادي ضباط قوى الأمن على خلفية تدشين حملة «جوازك هويتك» التي أطلقتها المديرية العامة للجوازات والرامية إلى أهمية التوعية بالمحافظة على جواز السفر، وتستمر هذه الحملة لمدة شهرين.

وكشف اللواء اليحيى، أن أكثر من 4952 شخصاً فقدوا جوازات سفرهم خلال ثمانية أشهر و20 يوماً داخل المملكة، بينما بلغ عدد من فقد جوازه خارج المملكة 547 شخصاً، مشيراً إلى أن الحد الأعلى للعقوبة المالية خمسة آلاف ريال والحد الأعلى للحرمان من السفر 3 أعوام وكل حالة لها ظروفها.

بينما بلغ عدد الأشخاص الذين سافروا إلى دول غير مصرحة بحسب أنظمة وقوانين المملكة 3285 شخصاً. وذكر مدير عام الجوازات، أنه تم تمديد فترة استلام الجواز من شهر إلى 90 يوماً وفي حال تأخر طالب الجواز عن المدة المحددة سيتم اتلاف جواز سفره، وقد اتلفت إدارة الرياض منذ بداية العام الهجري نحو 300 جواز لم يحضر طالبوها لاستلامها.

بطاقة بلاستيكية تغني عن حمل جواز السفر في كل مكان

وأكد أن الجوازات فعلت خاصية الدردشة الفورية عبر البريد الالكتروني مع المواطنين بحيث يتم الجواب السريع على أي استفسار يردهم من المواطنين، فالدولة حريصة كل الحرص على تسهيل جميع اجراءاتها، كما أن لديهم العديد من وسائل التوعية و وسائل إعطاء الاقتراحات وحتى يتم تجنب الشكاوى الكيدية يطلب الاسم الكامل ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني.

ولفت إلى وجود تواصل بين وزارتي الداخلية والخارجية لتسهيل اجراءات السفر والتأشيرات بين المملكة وبين الدول الأخرى، كما أن هناك خططاً لعملية تطوير الجواز واختصار الاجراءات بيننا وبين دول مجلس التعاون وبعض الدول الأخرى سترى النور قريبا بإذن الله.

وقال اللواء اليحيى، إن هناك دراسة في أولى مراحلها حول إصدار بطاقة بلاستيكية مرافقة للجواز تكون بديلة له بحيث تكون مع الشخص للتعريف بنفسه في المحلات وتنفيذ الخدمات الأخرى حتى لا يضطر الشخص إلى حمل جوازه معه.

وقال خلال إجابته على أسئلة الصحافيين، إن مدة وصلاحية الجواز السعودي في الدخول إلى الدول العربية ثلاثة أشهر وفي الدول الأوربية ستة أشهر. وأضاف: «الآن متاح لأي مواطن أن يجدد جوازه حتى إن كانت صلاحيته تمتد إلى 12 شهرا حتى يتمكن من أخذ التأشيرات التي يحتاجها والسفر بجواز ساري المفعول لمدة طويلة».

ولفت اللواء اليحيى إلى أنه بإمكان المواطن إعادة طباعة جوازه مجانا في حال وجود ملاحظات على الطباعة، كما يمكن أن يعيد تعيين الصورة الشخصية من خلال الخيارات المتاحة، وأن الغرامات المالية في حال فقدان الجواز تتراوح بين 1500 وعشرة آلاف ريال ولكن يتم تطبيق الحد الأدنى في المرة الأولى ويختلف الوضع في الثانية والثالثة ولدينا من فقد جوازه 6 مرات.

من جهة أخرى، أوضح مدير الإدارة العامة للعلاقات والإعلام العقيد محمد السعد، أن الجوازات تقوم بهذه الحملة سنويا مع بداية الإجازة الصيفية وتستهدف المواطنين خصوصا الراغبين بالسفر إلى خارج المملكة وتعمل على توعيتهم بأهمية المحافظة على وثائق السفر، وتعريفهم بالأنظمة والتعليمات الخاصة بجواز السفر وحثهم على التخطيط السليم للسفر بوقت كاف.

أمير الرياض: يجب معالجة الانحراف الفكري بداية من الأسرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054912

الرياض – واس

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض في مكتب سموه بقصر الحكم اليوم, عددً من أفراد أسرة القشعمي الذين قدموا للسلام على سموه .

وأعربت أسرة القشعمي عن إدانتهما واستنكارهما للعمل الإجرامي الآثم بـ (القديح)، وما قام به أحد أفراد الأسرة من المغرر بهم، متبرئين من فعله المشين المنافي للشريعة السمحة, مؤكدين أن الجميع يد واحدة ضد كل من تسول له نفسه زعزعة أمن هذا الوطن واستقراره .

وقالوا في كلمة ألقاها نيابة عنهم عضو هيئة التدريس بجامعة المجمعة سليمان بن عبدالله القشعمي: " ندين ونستنكر هذا الفعل الذي لا يمثل إلا صاحبه، فنحن مع ولاة أمرنا قلباً وقالبً ونحن ولله الحمد في هذا الوطن يد واحدة ضد كل من تسول له نفسه الإساءة إلى هذا البلد ومحاولة زعزعة لحمة أبناء هذا الوطن، فلا نقر العمل المشين بالـ (القديح) والحقيقة أننا فجعنا بها فجيعة عظيمة كغيرنا من أفراد هذا الوطن الواحد " .

وفي ختام الكلمة دعوا الله عز وجل أن يحفظ لبلاد الحرمين أمنها واستقرارها، وأن يقيها شر الفتن ما ظهر منها وما بطن، في ظل القيادة الحكيمة وفي مقدمتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - .

من جهته عبر سمو أمير منطقة الرياض عن شكره وتقديره للجميع على ما أبدوه من مشاعر طيبة, سائلاً الله العلي القدير أن يديم على البلاد نعمة الأمن والأمان وأن يديم علينا لحمتنا الوطنية في ظل القيادة الرشيدة .

وقال سموه " إن ما حصل ليس بالهين فمستغرب أن يسلك المواطن هذا المسلك لكن هذا داء واجتثاثه من جذوره واجب علينا جميعاً، وأولهم الأسر لأن هذا الأمر لا يُقر ولا يُقبل به، فهو يؤثر علينا جميعاً ".

وأضاف سموه أن الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود وأبناؤه الملوك البررة من بعده كان لهم دور كبير في مواجهة هذا الأمر، وصولاً إلى قائدنا ورائدنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - .

وتابع سمو الأمير فيصل بن بندر قائلاً " وحدة هذه البلاد على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز آل سعود ورجال البلد الصالحين الذين كانوا دعاة خير ودعاة أمن وأمان واستقرار فلن نسمح لأحد أن يعكر هذا الوضع الذي نعيشه أو يحاول أن يمد يده أو يحرك في أشياء لا تُقبل وستقف جميع أجهزة الدولة الأمنية وغير الأمنية مع المواطنين الذين كانت لهم وقفة مشهودة في مجابهة هذه الضرر، فمعروف أن الإنسان إذا حمى بلده حمى منطقته وحمى بيته وأهله ".

وأردف سموه في حديثه " إن أي إنسان مخالف لن نعده رقماً محترماً في تعدادنا السكاني، لأننا ننفيه دائماً من سعوديتنا التي نفتخر بها فهذه الأمور يجب أن تكون ثابتة للناس، وأنتم مكانتكم ووضعكم مقدر ولكم دائماً التقدير والاحترام على مواقفكم السابقة واللاحقة والجميع مطالب بأن يصحح الوضع داخل أسرته فلا نريد أن نفقد أي مواطن بانحراف فكري بل نريد أن يكون الجميع على الجبهة يردوا عدواً لكي لا يصل إلينا ولا إلى منجزاتنا ولا إلى مدخراتنا ، فبلادنا بنيت على أسس متينة وواضحة على منهج الدين الإسلامي الصحيح والشريعة المحمدية "، حضر الاستقبال محافظ الزلفي فيحان بن عبدالعزيز بن لبده.

الحملة الوطنية السعودية توزع ستة آلاف سلة غذائية على اللاجئين السوريين في الأردن وجنوب سورية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055120

عرعر - جاسر الصقري

وقعت الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا ممثلة بمديرها الإقليمي د. بدر السمحان عقد توريد ستة آلاف سلة غذائية لتوزيعها على ستة آلاف أسرة لاجئة ونازحة سورية في الأردن وجنوب سوريا بقيمة 954 ألف ريال وذلك ضمن خطة الحملة الاستعدادية لشهر رمضان المبارك.

وأوضح د. السمحان بأن الحملة اعتمدت تجهيز ما يلزم من المواد الغذائية والتموينية الجافة، والتي سيتم توزيعها على ستة آلاف أسرة سورية من عائلات الأشقاء النازحين السوريين في المنطقة الجنوبية لسوريا واللاجئين منهم في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال البرنامج الرمضاني "ولك مثل أجره".
وأضاف بأن التكلفة الإجمالية بلغت 954 ألف ريال، حيث يبلغ الوزن الإجمالي للسلة الواحدة أكثر من 45 كغم من المواد الأساسية من أرز وسكر وشاي وزيت وتمر وزيتون وبقوليات من عدس وبرغل وطحين وخلافه، بحيث إن السلة تكفي الأسرة السورية المتوسطة لمدة شهر كامل، وأكد بأن برامج الحملة مستمرة للتخفيف عن الأشقاء النازحين واللاجئين السوريين في شتى مناطق تواجدهم، وذلك بفضل الله عز وجل ومن ثم بفضل التبرعات المتواصل تدفقها بسخاء من المحسنين والمتبرعين من أبناء الشعب السعودي الكريم الذين ندعو الله أن يجزيهم بما يقدمونه خير الجزاء.

رفعت اتفاقيات استقدام العمالة المنزلية إلى سبع دول

"العمل" توقع اتفاقية استقدام مع النيجر بمرتب750 ريالاً و800 مع جيبوتي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055065

في إطار مساعي وزارة العمل لفتح أسواق جديدة لاستقدام العمالة المنزلية، وتوفير خيارات متعددة أمام المواطنين، وتمكين شركات ومكاتب الاستقدام من توفير الأيدي العاملة، وقعتْ المملكة العربية السعودية "اتفاقيات ثنائية" مع كلٍ منْ جمهورية جيبوتي وجمهورية النيجر، ليصبح إجمالي الدول التي تم توقيع اتفاقيات ثنائية معها سبع دول، وقد جرت مراسم توقيع الاتفاقيات، في جنيف على هامش اجتماع منظمة العمل الدولية في دورته ال 104 ووقعها من جانب المملكة وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني.
وكانت المملكة قد بدأت فعليًا في إجراءات استقدام العمالة من النيجر في 24 مايو الماضي بأجر شهري للعاملة المنزلية قدره 750 ريالا شهريا، في حين بدأت إجراءات استقدام العمالة من جيبوتي في 31 مايو الماضي بأجر شهري للعمالة المنزلية قدره 800 ريال، وسقف تكاليف استقدام أعلى عند 7000 ريال لكلا البلدين.
وأوضح الدكتور مفرج الحقباني أن وزارة العمل مستمرة في توسيع دول إرسال العمالة وفتح أسواق جديدة لتلبية الطلب المتزايد على العمالة المنزلية. مشيراً إلى أن الاتفاقيات الثنائية تهدف إلى حماية حقوق العمالة المنزلية وحقوق أصحاب العمل وتنظم العلاقة التعاقدية بينها، وهي بالمجمل تشتمل على جميع الاشتراطات التي حددتها المملكة في اتفاقياتها السابقة مع الدول المرسلة للعمالة، و من أبرزها وجود عقد عمل موحد ملزم لجميع الأطراف العامل، صاحب العمل، مكتب الاستقدام السعودي، ووكالة التوظيف في البلد المرسل للعمالة، كما تشترط الاتفاقيات أن يكون توظيف العمالة المنزلية من خلال مكاتب أو شركات أو وكالات الاستقدام أو التوظيف ذات السمعة الطيبة والمرخصة في البلدين.
كما تضمنت بنود الاتفاقيات التزام الدول المرسلة للعمالة بتأمين العمالة المؤهلة واللائقة طبياً التي تحتاجها المملكة وفقا لمتطلبات مواصفات الوظيفة المطلوبة، ومراقبة معايير المراكز الطبية التي تجري الفحوصات باستمرار، وأن لا تكون العمالة المنزلية المرشحة للعمل من أصحاب السواق، وأن تكون العمالة المنزلية المرشحة للعمل مدربة في معاهد أو مراكز متخصصة في الأعمال المنزلية، وتثقيفها بعادات وتقاليد المملكة وطبيعة وأحكام وشروط عقد العمل.
واتفقت المملكة مع الدول المرسلة للعمالة على تشكيل لجنة فنية مشتركة من ممثلين رفيعي المستوى من الطرفين لإجراء مراجعة دورية لتقييم و مراقبة بنود الاتفاقية، وعقد اجتماعات تشاورية تناوبية في كلا البلدين، ورفع التوصيات أوالتعديلات اللازمة لحل أي خلافات قد تنشأ عن تطبيق أحكم الاتفاق أو إجراء تعديل تفتضيه الحاجة، وبهذا تكون

المملكة قد وقعت اتفاقيات ثنائية للعمالة المنزلية مع سبع دول هي: الفلبين، الهند، سيرلانكا، بنغلاديش، الفيتنام، النيجر، جيبوتي.

•التخطيط": القطاع الخاص يفاقم البطالة بوظائف رديئة ومحدودة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني ـ الطائف

عزا تقرير رسمي عدم قدرة القطاع الخاص على حل مشكلة البطالة إلى سببين تمثل الأول في أن غالبية الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص وظائف غير ماهرة لا تتطلب مستوى تعليمي مرتفع، مما يجعل إحلال العمالة الوافدة بعمالة وطنية ضعيفا بالإضافة إلى أن مجالات وفرص العمل في القطاع الخاص محدودة بالنسبة للإناث.

ولفت التقرير الصادرعن وزارة التخطيط والاقتصاد إلى أنه رغم زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب فإن القطاع الخاص لم يستطع توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة الوطنية الماهرة والحاصلة على المستويات التعليمية المرتفعة لافتا إلى أن معظم الوظائف في القطاع الخاص هي للعمالة غير الماهرة بمستوى تعليم دون الثانوي والتي يتم استقدامها من الخارج.

وبين التقرير إن نسبة السعودة زادت في عام 2014 م في قطاع المياه، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الأنشطة المالية، وقطاع الاتصالات، وقطاع الجملة والتجزئة. كما انخفضت نسب السعودة في قطاعات مثل قطاع الكهرباء، قطاع التعدين، قطاع الأنشطة العقارية، وقطاعي الزراعة والصحة، وقطاع النقل، وقطاع الفنادق والمطاعم.

وقدر التقرير عدد السكان في المملكة في عام 2014 م بنحو 30.7 مليون نسمة ويبلغ عدد السعوديين منهم 20.7 مليون نسمة، بينما يمثل غير السعوديين العدد المتبقي بأكثر من عشرة ملايين نسمة. ويقدر أن 13.5 مليون من السعوديين في سن العمل، ونحو 7.1 مليون طفل تحت 14عاما، فيما 741 ألفا أكبر من 64 عاما، وعدد الداخلين السعوديين في سوق العمل سنويا أكثر من الخارجين منه فنحو أكثر من 237 ألف رجل وامرأة دخلوا قوة العمل في عام 2014 م، في حين أن الخارجين من قوة العمل بلغوا أكثر من 99 ألفا في عام 2014 م.

ويشكل هذا النمو في نسبة من يدخل سوق العمل ضغطا ديمغرافيا كما أنه لا يتناسب مع عدد الوظائف المتاحة في الاقتصاد حيث تقدر الزيادة في عدد الأفراد السعوديين العاطلين عن العمل والذين دخلوا في قوة العمل السعودية في عام 2014 م بنحو 28,772 فردا من 622,533 فردا عاطلا في عام 2013م إلى 651,305 أفراد في عام 2014 م. بينما كانت الزيادة في عدد العاطلين السعوديين لعام 2013 م تقدر بنحو 19,680 فردا. وقد تسارع معدل النمو في التوظيف في القطاع الخاص في عام 2014 م إذ بلغت نسبة نموه نحو 14.18 % بينما كانت نسبة النمو في التوظيف نحو 13.50 % في العام السابق، أما في القطاع الحكومي فقد نما التوظيف فيه بنسبة 3.28 % في عام 2014 م مقارنة بنسبة 6.40 في العام السابق، إلا أن نمو التوظيف في القطاع الخاص لم يخفض من معدل البطالة لدى السعوديين فقد بقي معدل البطالة في عام 2014 م بنفس المعدل للعام السابق عند 11.7 وقد سجل عام 2014 م زيادة هائلة وغير مسبوقة في نمو السكان السعوديين غير الراغبين في العمل بنسبة 297 % من 14,103 أفراد في عام 2013 م إلى 55,985 فردا في عام 2014 م. وتشكل نسبة الذكور 43 % بينما تشكل الإناث النسبة المتبقية وهي 57 %. ويعود السبب في ارتفاع نسبة النمو بشكل كبير في عام 2014 م إلى عزوف الشباب السعوديين عن الوظائف غير الماهرة التي تعرض عليهم من قبل الشركات في القطاع الخاص والتي لا تتناسب مع مؤهلاتهم الوظيفية فأغلبهم من الحاصلين على التعليم الجامعي.

وأوضح التقرير أن 88 % من الداخلين الجدد في سوق العمل في القطاع الخاص في عام 2014 م هم من الذكور بينما لم تمثل نسبة الإناث سوى 12 %، في حين أن معدل البطالة هو الأكبر لدى الإناث وبنسبة 32.8 % بينما لم تمثل نسبة

البطالة لدى الذكور سوى 5.9 % في عام 2014 م، وتمثل معدلات البطالة في الاقتصاد السعودي قضية شائكة تؤرق الرأي العام، وتعطي الحكومة أولوية أساسية لهذه القضية وتتبع إستراتيجيات متعددة الجوانب لإصلاح سوق العمل وزيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية. ومن المفيد لتقييم الوضع الراهن بصورة أفضل أن يتم فهم طبيعة وخصائص السكان السعوديين في سن العمل بما في ذلك الداخلين والخارجين من قوة العمل السعودية، وكذلك فهم طبيعة وخصائص المتعطلين السعوديين عن العمل.

التراخي في تطبيق الأنظمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150608/Con20150608776419.htm

اليوم يناقش مجلس الشورى مقترح تشريع نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المقدم من عضوي المجلس ناصر بن داوود وموافق الرويلي.. وهو المقترح الذي لقي اهتمام وسائل الإعلام، مما يدل على اهتمام الرأي العام بقضية مكافحة الفساد، وما يرتبط به من آثار سلبية تسيء إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لتعميم التنمية على جميع الوطن بالجودة والسرعة التي تلبي حاجة المواطن.

ولا شك في أن البيئة القانونية المستوفية لمتطلبات نشاط المجتمع هي الإطار الذي تتحرك فيه الأجهزة التنفيذية بما يمكنها من أداء واجباتها على الوجه الأكمل. ولهذا كان الاهتمام بتطوير الأنظمة والجهاز القضائي بما يواكب التطور الذي تعيشه البلاد. لكن الأنظمة وحدها لا تستطيع معالجة الخلل إذا لم تواكبها نشاطات الأجهزة الرقابية والتنفيذية التي تترجم الأحكام والقوانين إلى واقع ينعكس على حياة الناس في معاملاتهم وعلاقاتهم بالشفافية والوضوح الذي يحقق العدل... ويرى خبراء الأنظمة والإدارة والرقابة المالية والرقابة العامة أن المشكلة الأساسية لا تكمن في البيئة التشريعية، فليس لدينا قلة في الأنظمة والقوانين التي تعالج معظم قضايا المجتمع، فهناك من القوانين والأنظمة ولوائحها ما يكفي لو طبق بشكل سليم. ومن هنا يصبح أي تراخ أو تهاون في تطبيق النظام يضر التنمية ويوحي بأن المشكلة قانونية وليست تطبيقية.. إذن نحن في حاجة إلى حزم وصرامة في تطبيق القانون بصورة تزيل الكثير من مظاهر التراخي.

العمل تحذر من منح رقم الكفيل لغيره

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150608/Con20150608776529.htm

سليمان النهابي (القصيم)

حذر مدير فرع وزارة العمل بمنطقة القصيم محمد العيسى من إعطاء رقم الكفلاء الخاص بالحاسب لأي شخص لأن هذا الرقم سري يجب أن لا يعرفه سوى صاحب العمل لأن بعض ضعاف النفوس قد يستغلون هذا للتلاعب بخصوصيات الكفلاء والعبث بتأشيراتهم وعمالهم دون علم الكفلاء. وحول التعامل الإلكتروني الذي بدأت مكاتب العمل بالمنطقة تطبيقه مؤخرا وكيف يمكن لكبار السن من المزارعين التعامل معه لإنهاء معاملاتهم، قال العيسى: هناك طرق عديدة لمن يجهل

التعامل بالحاسب إما أن يقوم أحد أبنائه بخدمته عن طريق الحاسب بالمنزل، حيث إن كل كفيل لديه رقم خاص به وهو الرقم المعروف تقنيا بـ «اليوزر».

دوائر احتياطية لمواجهة تأخر إطلاق السجناء

درس إنشاء دوائر احتياطية داخل محاكم الاستئناف

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=226153&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

لمواجهة تأخر إطلاق سجناء انتهت محكومياتهم أو صدرت بحقهم أحكام براءة، تدرس وزارة العدل مقترحا تقدم به 13 رئيس محكمة استئناف، يقضي بسرعة إنشاء دوائر احتياطية بالمحاكم التابعة لهم، لتجاوز عقبة تغيب القضاة بداعي المرض أو النقل أو غيره.

وعلمت "الوطن" أن وزارة العـدل تتعامل مع هذا المقترح بجدية، بعد أن رصدت تأخر مصادقة محاكم الاستئناف على قضايا سجناء بسبب العجز في عدد القضاة الناجم عن تغيبهم بأعذار.

وفيما كشفت مصادر أن نحو 130 سجينا بجدة انقضت محكومياتهم ولم يطلقوا، أكد قاضي الاستئناف عبدالرحمن العجيري أهمية الدوائر الاحتياطية في سد عجز قضاة الاستئناف لتسريع البت بالأحكام.

فيما باشرت وزارة العدل مناقشة مقترح تقدم به 13 رئيس محكمة استئناف يقضي بسرعة إنشاء دوائر احتياطية بمحكام الاستئناف، يعين بها قضاة على مرتبة قاضي استئناف لمواجهة تكدس القضايا الذي نشأ لأسباب تغيب القضاة لظروف صحية أو اجتماعية أو إجراءات النقل من مدينة إلى أخرى دون سد العجز، علمت "الوطن" من مصادر قضائية أن نحو 130 سجينا بجدة انقضت مدة محكومياتهم دون أن تنتهي معاملات المصادقة على أحكامهم في محكمة الاستئناف.

وكشفت المصادر أن الوزارة بدأت تدرس بجدية إنشاء دوائر احتياطية داخل محاكم الاستئناف في 13 مدينة استجابة لطلب رؤساء محاكم الاستئناف الذين شكوا تأخر البت في قضايا بعض السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام شرعية وتمت إحالتها لمحاكم الاستئناف للتصديق عليها، سواء بالبراءة أو الإدانة وسط انتظار الموقوف في السجن لهذه المصادقة.

وشددت المصادر على أنه نتيجة لتغيب بعض القضاة المسؤولين عن النظر في مثل هذه الأحكام والمصادقة عليها، لأسباب صحية أو اجتماعية يتسبب في بقاء السجين فترات طويلة داخل السجن دون أن يكون قد صدق الحكم الصادر بحقه.

ولفتت المصادر إلى أن نحو 130 سجينا بجدة فقط انقضت مدة محكومياتهم دون أن تنتهي معاملات المصادقة على أحكامهم في محكمة الاستئناف، وبينت أن مثل هذه الحالات توقع رؤساء محاكم الاستئناف في حرج مع وزارة العدل، وأن موقوفين أمضوا أكثر من فترات الحكم الصادر بحقهم في السجن، مما يدفع بالقاضي لإطلاق سراحهم فورا بعد التصديق على الحكم مباشرة كونهم أنهوا محكوميتهم بانتظار المصادقة على الحكم.

من جهته، أوضح قاضي الاستئناف عبد الرحمن العجيري لـ "الوطن"، أن وجود دوائر احتياطية داخل محاكم الاستئناف سيساعد في سد العجز الذي يحدث في هذه المحاكم نتيجة تغيب أحد القضاة بعذر سواء كان لظروف صحية أو اجتماعية، مؤكدا أن الدوائر الاحتياطية من الضروريات التي يجب تطبيقها على وجه السرعة، مشيرا إلى أن وجود قضاة احتياطيين يسهم في سد الفراغ الذي قد يتسبب به قاض حال تغيبه عن الحضور للعمل المكتبي اليومي لنظر القضايا، بحيث يتم تحويل القضية مباشرة إلى قاضي الاستئناف بالدائرة الاحتياطية.

وأضاف أن اختصاصات محاكم الاستئناف تتولى النظر في الأحكام القابلة للاستئناف والصادرة من محاكم الدرجة الأولى، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم، وفق الإجراءات المقررة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية، والفصل في طلبات التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة عنها إذا كان الحكم قد بُنِيَ على أوراق ظهر بعد الحكم عدم صحتها، أو بُنِيَ على شهادة تبين للجهة المختصة بعد الحكم أنها شهادة زور.

"سبق" تشارك في صفقة استلام خادمة "هاربة" وتتواصل مع سمسارة

ظاهرة هروب "الخادمات" مصدر إزعاج كبير للأسرة السعودية

المصدر: جريدة سبق الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://sabq.org/2X8gde

قاسم الخبراني- نافل السبيعي- سبق- الرياض:

سببت ظاهرة هروب الخادمات إزعاجاً كبيراً للأسرة السعودية، ولاسيما قبيل شهر رمضان المبارك من كل عام؛ وذلك لوجود سوق سوداء تديرها شبكات منظمة من العمالة الوافدة، تضخم رواتبهن في الشهر الكريم؛ لتتجاوز ٥٠٠٠ ريال، فضلاً عن مبلغ سمسرة الوسيط وأجر سائق السيارة الذي يقوم بإيصالها، إما للبيت أو أحد المراكز التجارية.

وهذه الظاهرة - بلا شك - تشكِّل ضرراً كبيراً على المواطن والدولة.

"سبق" من خلال هذا التقرير فتحت الملف، وتقمصت الدور للوصول إلى سماسرة الخادمات من الجنسين، الذين يمارسون المهنة "عيني عينك" في وضح النهار متحدين القانون.

وأرجع البعض تزايد هروب الخادمات في السعودية تزامناً مع قرب شهر رمضان المبارك، الذي وصل في العام الماضي في شهر واحد فقط إلى أكثر من ستة آلاف حالة هروب، إلى ضَعْف تطبيق الأنظمة بحق المتجاوزين.

الحصول على خادمة في نصف ساعة

وتفضل الكثير من الأسر السعودية جلب خادمات بالإيجار للعمل في شهر "رمضان" عن طريق السماسرة؛ إذ إنه بمجرد اتصال هاتفي تستطيع الحصول على عاملة منزلية حسب الطلب، بإيجار شهري يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة آلاف ريال، يُمنح لها نهاية الشهر، أو بشكل يومي، حسب المتفق عليه؛ كونها الطريقة الأوفر والأسرع والأسهل من الطرق النظامية التي تتطلب الانتظار أشهراً، فضلاً عن تكاليفها التي قد تصل إلى 20 ألف ريال سنوياً. ليس هذا فحسب، بل إنها قد تلجأ للهروب في أول شهر!

خطة هروب ناجحة

في البداية قال المواطن سلطان الحريب: استقدمتُ خادمة من إحدى الدول الإفريقية عن طريق أحد مكاتب الاستقدام المعروفة في مدينة الرياض، وعملت لدي نحو سنة والنصف السنة براتب شهري يقدر بـ ٧٠٠ ريال، وطلبت مني بعدها زيادة الراتب، وهو ما حدث؛ إذ رفعته إلى ألف ريال.

وأوضح: قامت الأسرة في أحد الأيام بزيارة إلى أحد الأقارب، الذين يوجد لديهم خادمة مخالفة لإقامة العمل، والتقتها، وأغرتها؛ وهربت برفقتها.

وناشد "الحريب" وزير العمل إصدار تنظيمات تُحِدُّ من هروب الخادمات؛ حتى لا تكون بلادنا مرتعاً لمثل هؤلاء.

"سبق" تشارك في استلام خادمة هاربة

كما رافقت "سبق" أحد المواطنين وهو يستلم خادمة من أحد السماسرة في أحد مواقف المولات بالرياض، ورفض أن نقوم بتصوير استلام الخادمة. وقد اتفق المواطن مع السمسار أمامنا على أن يعطيها ٤٠٠٠ ريال، ويكون حصته من السمسرة ٣٠٠ ريال و٥٠ ريالاً مقابل توصيلها، على أن يسلمها له ليلة عيد الفطر المبارك.

وعند سؤالنا عن سبب تجاوز هذا المواطن للتعليمات، وتشغيل خادمة لا تحمل أوراقاً رسمية، وبدون شهادات صحية، قال: أنا مضطر لذلك؛ فأسرتي كبيرة، ومبالغ استقدام الخادمات عالية جداً، ومدة الاستقدام تتجاوز ثمانية أشهر!

رضوخ للتهديدات

وذكر لـ"سبق" المواطن عبدالله السبيعي أن لديه خادمة متخلفة، لا تحمل أوراقاً رسمية، وقال: أخذتُها من أحد الأحياء الشعبية براتب ٢٠٠٠ ريال، وعملت لدي أكثر من ستة أشهر، وفوجئت بأنها تطلب مني زيادة راتبها إلى ٣٧٠٠ أو ترك العمل لدي؛ فاضطررت إلى إعطائها هذا المبلغ بشرط أن يكون خلال شهر رمضان فقط.

اقتحام عالم السماسرة

"سبق" لم تكتفِ بذلك، بل إنها اقتحمت عالم السماسرة، الذي ينشط بشكل كبير وملحوظ قبيل شهر رمضان المبارك من كل عام، بعد أن تقمصت دور مواطن في حاجة ملحّة لعاملة منزلية للعمل في شهر رمضان؛ وتواصلت مع سمسار يدعى "إسماعيل" من جنسية إفريقية، يسكن أحد الأحياء الفقيرة جنوب العاصمة "الرياض"، وحصلت على رقمه من الإنترنت.

وقد وافق السمسار على جلب خادمة للمحرر بشرط راتب شهري قدره 5400 ريال، بواقع 30 ريالاً عن كل ساعة تقضيها في العمل، الذي يمتد لـست ساعات عمل يومياً، على أن يحصل هو على مبلغ قدره 250 ريالاً عمولة. وقال إنه يجب الانتظار خمسة أيام حتى يستطيع توفير عاملة؛ كون السوق يمر هذه الأيام بحالة شح بسبب الطلب الكبير والمتزايد على العاملات في شهر "رمضان".

حسب الطلب

وأكدت "فاطمة" - وهي سمسارة من جنسية شرق آسيوية، تسكن أحد الأحياء الراقية شمال العاصمة الرياض - أن الخادمات المتوافرات لديها من الجنسيتين السريلانكية والهندية، وأنه يجب التكفل بدفع قيمة التاكسي عند حضورها وانصرافها، ودفع راتب شهري لا يقل عن 4 آلاف ريال.

ولا تشترط "فاطمة" عقداً، وكل ما تطلبه هو وصف المكان، ودفع المبلغ؛ حتى تصل العاملة، التي قد تكون من الهاربات المعمم عنهن لدى الجهات المعنية.

تأجير العمالة غير نظامي

من جانبه، قال سعد بن محمد (صاحب مكتب استقدام) لـ"سبق" إن من أسباب هروب الخادمات في السعودية تردي أوضاع الاستقدام، وفشل الوزارة في إدارة الملف. موضحاً أن من أسباب هروب الخادمات انتشار عصابات التهريب، وأيضاً مساهمة المواطنين في المشكلة بعدم التبليغ. وأضاف: بخصوص نظام تأجير الأفراد للعمالة فهذا أمر مخالف للنظام، ويوجد فقط شركات يسمح لها بتأجير جميع العمالة وفق ضوابط واشتراطات معينة.

6500 حالة هروب في شهر

وكانت إدارة الجوازات قد كشفت في وقت سابق عن تلقيها خلال شهر رجب من العام الماضي فقط - وهو الشهر الذي يسبق "رمضان" بشهر واحد - أكثر من 6500 بلاغ ضد هروب العاملات، بواقع 217 حالة يومياً، وهو رقم ينذر بالخطر.

عقوبتها السجن عامين والغرامة 100 ألف

وقد لا يعلم الكثير أن تشغيل وإيواء الخادمات الهاربات والتستر عليهن مخالفة صريحة وواضحة للأنظمة والتعليمات الصادرة من وزارة الداخلية، قد تصل عقوبتها للسجن عامين، أو دفع غرامة مالية قدرها 100 ألف ريال، أو بالعقوبتين معاً.

كما ألزمت شابَّيْن بحفر5 قبور بعد ضبطهما في حفلة ماجنة داخل منتجع

"جزائية جدة" تحكم على فتاتَيْن بزيارة10 مرضى في العناية المركزة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م

http://sabq.org/iX8gde

سعود الدعجاني- سبق- جدة:

صدرت المحكمة الجزائية بمدينة جدة أخيراً حُكماً بديلاً عن السجن على فتاتَيْن وشابَّيْن؛ كانوا قد تم ضبطهم أثناء إقامة حفلة ماجنة بأحد المنتجعات البحرية؛ إذ حُكم على الفتاتين بزيارة عشرة مرضى في العناية المركزة بأحد المستشفيات، وعلى الشابَّيْن بأن يشارك كل منهما في حفر خمسة قبور.
وأشارت مصادر "سبق" إلى أن الجهات المعنية ضبطت شابَّيْن وفتاتَيْن في خلوة غير شرعية بأحد المنتجعات البحرية وهم يحييون سهرة للرقص والغناء؛ فأُحيلوا إلى الجهات المختصة للتحقيق معهم، وتمت إحالة أوراقهم للقضاء الذي أصدر عليهم حُكماً بديلاً عن السجن، على الفتاتَيْن بزيارة عشرة مرضى في العناية المركزة بأحد المستشفيات، وفق نظام الزيارة المسموح به، وعلى الشابين بأن يشارك كل منهما في حفر خمسة قبور.

بين "البدون" وأبناء المواطنات.. مآسي "التجنيس"!

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26607

عبدالعزيز قاسم

لا أفهم كيف تتم الموافقة على زواج المواطنة السعودية من أحد المواليد في هذه البلاد، ثم يضع بعض المسؤولين في الأحوال المدنية هذه العراقيل الصعبة على تجنيس أبنائها؟!

أطالع كل صباح مئات الرسائل التي تأتي من الزملاء والأحبة والأقارب على "الواتس آب"، وبات الأمر لازمة وسلوكا لمعظم المجتمع اليوم، ونتفاجأ كل صباح بأرتال من الأخبار والطرف والملح والمقاطع "اليوتيوبية" المختلفة، التي تجعلك ذاهلا وحائرا في متابعتها كلها، والجميل أن المسؤولين يستجيبون ويتفاعلون معها.
بالأمس، أرسل لي زميل عزيز في صحيفتنا المتألقة "الوطن" مقطعا مصوّرا لإخوتنا "البدون"، وهم على الحدود القطرية، يناشدون المسؤولين بالنظر في أحوالهم، وبدت نساؤهم وأطفالهم في ذلك المقطع تحت درجة حرارة عالية، ولم أملك إلا أن أتعاطف بالكامل مع تلك الحالة الإنسانية، وأستمع لما خطب به إخوتنا أولئك، وهم يتلون –بمرارة- معاناتهم طيلة سنوات طويلة، ويشتكون جور بعض مسؤولي الأحوال المدنية والجوازات حيال مشكلتهم.
الحقيقة أن قضية التجنيس في المملكة تحتاج لإعادة نظر، فالإجراءات الأخيرة والنظم التي صدرت، صعّبت على الكثيرين ممن يستحقون التجنيس -ويمكن أن يستفيد منهم الوطن، واستبعدت شريحة هي لا تعرف إلا هذه البلاد، فقد ولدوا وترعرعوا، بل ومات بعضهم في هذا الوطن الذي لا يعرفون غيره، وانقطعت صلتهم بالكامل وأوطان أجدادهم التي أتوا منها قبل عشرات العقود من السنوات. لم تراع تلك الأنظمة الحالات الإنسانية لهذه الشرائح، بل صعّبت الأمر جدا للأسف، كما حصل مع تجنيس أبناء المواطنات السعوديات.
لا أفهم كيف تتم الموافقة على زواج المواطنة السعودية من أحد المواليد في هذه البلاد، أو من ابن عم لها أو قريب، ولد في هذه الأرض المباركة، ولم يلحق على نظام الجنسية السعودية، أو حتى من إخوتنا الوافدين، وتحصل أختنا المواطنة هذه على الموافقة الرسمية الكاملة للزواج، ثم يضع بعض المسؤولين في الأحوال المدنية هذه العراقيل الصعبة على تجنيس أبنائها؟! كان عليهم من البداية عدم الموافقة على زيجتها، أو إطلاعها وتثقيفها بما سيحصل لأبنائها.
الكارثة الآن في موضوع أخواتنا المواطنات هؤلاء، أن النظام تغير، وهن قد تزوجن من سنوات طويلة بما كان عليه النظام القديم. فعلى الأقل يعامل أبناء هذه الشريحة على ذلك النظام الذي تزوجن خلال تطبيقه. هذا من أقل حقوقهن، لا أن يفاجأن بنظام جديد لم يكنّ يعرفن عنه، ولو اطلعن عليه، لربما تريثن في الزواج ولم يوافقن، وهذا من العدل الذي أتمنى من إخوتي المحامين والحقوقيين الحديث عنه.
في ذلك النظام القديم، كانت إجراءات حصول أبنائهن على الجنسية السعودية بها قدر معقول من الإجراءات، ويستطيع أبناؤهن الحصول على الجنسية وإن طالت قليلا، لا بما صدر أخيرا من قرارات هي غاية في الصعوبة على الأبناء، بل

بعضهم -بحسب النظام الأخير- لا يمكن له أن يكون سعوديا، ما فتح مآسي إنسانية مؤلمة، وشرخا عائليا كبيرا بتلكم العوائل التي ليست بالقليلة على مستوى المملكة.
ما يؤلم في هذه القضية، التي أدعو جمعيات حقوق الإنسان السعودية وزملائي المثقفين والدعاة والنخب إلى أن يصبوا اهتماماتهم عليها؛ أن ابن المواطن السعودي المتزوج من غير هذه البلاد؛ يحصل بكل يسر على الجنسية، وهذه تحمد بالتأكيد، ولكنها تفرقة مؤسفة، تجعلك في حيرة حيال هذه الازدواجية التي إن سألت عن سببها، لأحالوك إلى العرف والشرع بأن الابن يلحق بأبيه، بينما الأمر يختلف تجاه المرأة، ولكأننا لا نستطيع أن نراعي التقدم والتمدن الذي بتنا فيه كمجتمع ودولة على مستوى العالم ككل، ونذلل القوانين ونطوعها بما يتناسب ومكانتنا اليوم في العالم، والدين لا يقف أبدا أمام تجنيس أبناء المواطنة.
إخوتنا "البدون" أولئك على الحدود القطرية، نحتاج أن نقف معهم، ليحصل على الجنسية السعودية من يستحقها، بل نطالب بتذليل بعض الإجراءات مراعاة للحالة الإنسانية.
كثير من الرعيل الأول في بلادنا، أدركوا آباء هؤلاء الذين نتحدث عنهم، من مختلف الجاليات التي وفدت قبل أكثر من سبعين أو ثمانين عاما، وعاشوا في كنف مملكة الإنسانية، وتحت عدل وولاة أمرنا، واندمجوا في المجتمع السعودي، وتجاوروا سوية مع المواطنين في الحارة الواحدة، ولا تستطيع أن تفرق بينهم، فتشبعوا بثقافة هذا الوطن الذي لم يعرف أبناؤهم أو أحفادهم سواها، فهل لذلك الرعيل وقفة شهامة مع أبناء من تعايشوا وتآخوا معهم؟
كم نحتاج للتفاعل والنظرة الإنسانية وإعادة النظر في قضية "التجنيس" في السعودية، فثمة عوائل عديدة تعيش مآسي بسببها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نقل الكفالة والسعودة تعقيب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/08/article_963733.html

د. صالح السلطان

رغم جهود توطين الوظائف، إلا أن الطلب على الاستقدام مازال قويا بل قويا جدا. طبعا الحصول على تأشيرات صعب، وهذا مفهوم. لكن الضرر يأتي من أن نمو القطاع الخاص ومنذ عشرات السنين، مرتبط ارتباطا وثيقا بالحصول على يد عاملة غير سعودية. ذلك لأن معظم الوظائف خاصة المهنية اليدوية أو الحرفية التي تشكل معظم وظائف القطاع الخاص، والتي لا تتطلب تعليما عاليا، تلك الوظائف لا تحظى بإقبال السعوديين على وجه العموم. وهنا يظهر الإشكال: 1- إعطاء تأشيرات صعب، لأنه مطلب 2- توظيف غير سعودي من الداخل مرهون بموافقة ما يسمىالكفيل. النتيجة؟ التأثير سلبا في نمو القطاع الخاص، والكلام كله طبعا على الوضع كما نراه.
طرح الكاتب في عدد الإثنين الماضي مقترح السماح لليد العاملة الوافدة كلها أو بعضها بتغيير صاحب العمل، ودون حاجة إلى إذن صاحب العمل، بعد مضي وقت تتفاوت مدته بناء على اعتبارات، مقابل مزيد تشديد على الاستقدام. هذا التشديد لازم لنجاح المقترح في تحقيق الهدف منه وهو خفض البطالة وتقليل اعتمادنا على الغير.
حظي المقترح بتأييد البعض وانتقاد البعض. وأرى أن يجرى تقييم للمقترح في ضوء استراتيجية التوظيف، ومدى النجاح في تحقيقها.
مضى على إقرار الاستراتيجة ست سنوات بالتمام (أقرها مجلس الوزراء في شعبان 1430)، وتحوي مجموعة كبيرة من السياسات وغاياتها. وهي متاحة على موقع وزارة العمل.
من السياسات والغايات التي بنيت عليها الاستراتيجية استقطاب يد عاملة وافدة أعلى مهارة، وخفض عدد اليد العاملة الوافدة متدنية المهارة، والحد من الاعتماد على اليد العاملة الوافدة. من السياسات والغايات رفع نسبة مشاركة اليد العاملة الوطنية إلى أعلى حد ممكن وترسيخ ثقافة العمل بين شباب وشابات الوطن.
السياسات طموحة، والإشكال كما أرى في آليات التنفيذ: نجاح الآليات في تحقيق السياسات وغاياتها كان وما زال دون المطلوب. توقعت الاستراتيجية تنفيذا لسياسات المديين القصير والمتوسط بصورة أفضل مما تحقق الآن بعد مضي ست

سنوات. من جهة أخرى، بعض الآليات تخدم سياسات بينما قد تضر سياسات أخرى. وهذا يدعو إلى تطوير أو تعديل آليات حالية في السعودة.
انتقد منتقد مقترحي، وطرح بدلا مقترح تحديد إقامة الوافد بسنوات قليلة، لأسباب منها تحجيم التستر. أرى أن هذا المقترح لا يساعد على تحقيق سياسات استقطاب يد عاملة وافدة أعلى مهارة. هذا التحديد يقلل من رغبة المهرة للعمل في بلادنا إلا بمقابل بصورة ما. ولذلك لا تلجأ إلى هذه السياسة ما يسمى الدول المتقدمة اقتصاديا. بل العكس، منح إغراءات لإقامة طويلة أو في حكم الدائمة، لفئات ماهرة، بدلا من أن تكون بلادهم حقل تجارب. من المهم أن يعرف أن هناك علاقة طردية بين مستوى مهارة القوى العاملة ونمو الاقتصاد. وقد أثبتت هذه العلاقة بدراسات اقتصادية قياسية كثيرة.
من الانتقادات أن أجور غير السعوديين خاصة المهرة سترتفع وسترتفع كثيرا. والمقترح البديل برفع تكاليف الاستقدام والإقامة مثل زيادة الرسوم الحالية حقيقة.
الحقيقة أن ارتفاع أجور غير السعوديين وخاصة المهرة، مطلب، بل هو مطلب أساسي لزيادة مهارة القوى العاملة، وزيادة السعودة في الوظائف المهنية، وخفض الطلب على الاستقدام، مطلب لحفز السعوديين على العمل في مهن ينظر إليها بشيء من الاحتقار في الوقت الحاضر. القول "مكره أخاك لا بطل" أو المثل الشعبي "وش حدك على المر قال اللي أمر منه" ينطبق أشد الانطباق على حالتنا. تضخم الأجور في تلك المهن لا أقول إنه يقضي على تلك النظرة، ولكنني أدعي أنه يخففه تخفيفا قويا. وهذا كاف بحد ذاته. الطموح ليس في القضاء على تلك النظرة ولكن في تقليلها قدر الإمكان. نطمح إلى أن نرى السعوديين بعد حين من الزمن يشكلون نسبة كبيرة من العاملين في المحال، وخاصة في وظائفها المهنية أو الحرفية.
رفع تكاليف الإقامة رفعا كبيرا كزيادة الرسوم الحالية زيادة عالية، مفيد في الحد من الاستقدام، لكنه قليل الفائدة في تحقيق هدف رفع جودة ومهارة اليد العاملة الوافدة. من أهم ما يغري الوافد الماهر ما سيحققه من دخل أثناء هجرته أو انتقاله للعمل في غير دولته. الرسوم لا تزيد من دخله.
ما سبق كله طبعا نقاش نظري مختصر، وأرى تعزيزه بدراسة تطبيقية.

سرير لكل مريض .. حق وليس طموحا!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150608/Con20150608776466.htm

نجيب عصام يماني

يؤكد معالي المهندس خالد الفالح وزير الصحة القادم من أرامكو السعودية بكل ما تعنيه هذه الشركة من قوة هيكلها واقتصادها وإدارتها وتطلعاتها وتمددها وسعيها إلى الجودة والكمال وأنها تملك مستشفى نموذجيا متكاملا كان تشد إليه الرحال، مما يعطي الأمل في قدرته على التعامل مع هذه الوزارة التي أتعبت كل من سبقه. يقول معالي الوزير إن سقف طموحات المواطن أعلى من إنجازات الوزارة وذلك خلال تفقده للخدمات الصحية في القصيم.. الحقيقة هي ليست طموحات بقدر ما هي حق معلوم يتمثل في الحصول على سرير فلازال المجتمع يعاني من نقص في عدد أسرة المستشفيات ويحتار المواطن في حالة مرضه كيف يجد سريرا يحتويه فعبارة (نأسف لا يوجد سرير) عبارة صادمة لنفسيات المرضى وذويهم. لتبدأ رحلة بحث مضنية عن سرير شاغر تستخدم فيها كل الواسطات والرجاءات والمعارف وحب الخشوم وتقبيل الكتوف فليس هناك أسوأ من المرض على المريض وأهله. في المقابل ينام على أسرة المستشفيات مرضى تشافت حالاتهم وانتهت فترة علاجهم وأخذوا حقهم من الرعاية الصحية، ولكنهم يتوسلون البقاء فيه فترة أطول من أجل المزيد من الراحة والحصول على الخدمة المجانية واستقبال الأهل والأصحاب.
صدمني أحدهم وهو يتوسل الواسطات لتبقى زوجته في المستشفى أياما أخر بحجة أن هناك بعض الصديقات قادمات لزيارتها، وأن بيتهم غير جاهز لاستقبالهن وأن العاملة المنزلية مسافرة، والأفضل أن تبقى في المستشفى (حتى تقطع

علائقها) شرحت له أن طلبه مستحيل فليس هناك من جديد طبيا يقدم لزوجته كما أن هناك مرضى آخرين على قائمة الانتظار في حاجة ماسة إلى سرير زوجته التي من الله عليها بالعافية وأن تأخير يوم واحد يعني تأخير العديد من المرضى وبعضهم لا تتحمل حالته الانتظار، وقد تكون أنت وزوجتك سببا في موته أو مضاعفة آلامه أو حتى تفاقم حالته. لم يقتنع بكلامي وأسقطني من قائمة أصدقائه وذاكرة هاتفه، على شاكلته آخرون يرفضون مغادرة المستشفى بحجة أنهم مقطوعون من شجرة فلا أحد يعتني بهم كما حدث في مستشفى ينبع العام إذ تمسك مريض بالبقاء في غرفته رافضا الخروج منها لعدم وجود أقارب له أو منزل يسكن فيه وذلك بعد أن أدخل المستشفى قبل 6 أشهر وتم تنويمه وإعطاؤه العلاج اللازم وعندما شفي تماما رفض الخروج واستولى على الغرفة وسكن بها ويقوم بالخروج يوميا من المستشفى للتنزه ويعود ثانية ليأكل ويشرب وينام وقد تم إبلاغ الشرطة عنه لإخراجه.. كما ذكرت عكاظ حالة سيدة تبلغ من العمر 84 سنة وهي منومة في المستشفى منذ 4 سنوات وليس لديها أحد للعناية بها وترفض الخروج من المستشفى ولم يأتِ أحد لاستلامها.. مريض ثالث أوردت حالته الوطن بأن الأطباء أوصوا بخروجه منذ عامين ولكن أهله رفضوا استلامه رغم تعافيه واستقرار حالته وكل ما يحتاجه هو رعاية منزلية، إضافة إلى حالات أخرى كثيرة تشغل أسرة المستشفيات وتأبى المغادرة تحت رفض أهل المريض استلامه لعدم الرغبة في تحمل عبء تمريضه في المنزل كما أن هناك 30% من أصحاب الحالات الحرجة كحوادث المرور المتزايدة وكبار السن والميؤوس من شفائهم يشغلون أسرة المستشفيات لأعوام طويلة، يشارك في خلق هذه المشكلة المواطن الذي يملك ثقافة خاطئة في حب البقاء والتمسك بسرير في المستشفى الذي يعالجه متناسيا أن هناك من هو في حاجة ماسة لسريره مما يساهم في تباعد المواعيد والتكدس ومن ثم السخط وعدم الرضى. ويصبح الأمر أكثر معضلة في المستشفيات التخصصية والمرجعية مثل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الذي تزداد الشريحة السكانية التي تتطلب خدماته العلاجية التخصصية إلا أن بعض أسرته لازالت مشغولة ببعض المرضى لشهور وأعوام طويلة قد تتجاوز الخمس سنوات لا يحتاجون فيها إلى أي علاج تخصصي، اللهم إلا عناية منزلية فيتركون في المستشفى حتى يتوفاهم الله أو يجعل لهم مخرجا. وهذه للأسف (ثقافة مجتمع) فأهل المريض يصرون على بقائه في المستشفى تحت أي ذريعة حتى وإن بدت عليه علامات الصحة والعافية، من هنا يأتي الضغط على المستشفيات التي تعاني أصلا من نقص الأسرة.

الأمل معقود على وزير الصحة في أن يطبق ما وعدت به وزارته سابقا (سرير لكل مريض). فما تقدمه الدولة للقطاع الصحي من ميزانية تبلغ المليارات سنويا وتحتل المرتبة الأولى في بنودها، نحن أمام وزير نثق في قدراته وخبراته وتمكنه في أن يحل معضلة هذه الوزارة العصية على الحل، أن يضع الخطط السريعة والفعالة للقضاء على كافة المشكلات والمعوقات، ولعل من أهمها إنشاء مستشفيات الرعاية التلطفية الممتدة لتقديم العناية الطبية اللازمة ومراقبة حالات هؤلاء المرضى الميؤوس من شفائهم والقابعين في الغيبوبة والمقعدين من الحوادث وفق برنامج يحفظ لهم آدميتهم ويخفف مصابهم بدل شغل أسرة المستشفيات لسنوات وما يتبعه من هدر للميزانية، ويتم ذلك بالشراكة مع أصحاب رؤوس الأموال والتجار ومؤسسات القطاع الخاص تحت إشراف الوزارة حتى لا تكون تجارة، فالوطن وأبناؤه أولى بالعمل الخيري فالدولة قد أخذت على عاتقها هذه المهمة في الخارج..

خبراء دوليون يستعرضون اتفاقية مكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150608/Con20150608776523.htm

ياسر المطيري (الرياض)

اختتمت، في العاصمة النمساوية فيينا، يوم الجمعة الماضي، أعمال الدورة السادسة لاجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي انعقد في مقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، خلال الفترة من 1 إلى 5 يونيو الحالي.

وقد ناقش الاجتماع آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية وأهم النتائج والملاحظات التي ظهرت خلال الدورة الأولى من عملية الاستعراض، والتي استمرت لمدة خمس سنوات تم خلالها استعراض جميع الدول الأطراف (١٧٨ دولة)، بما فيها المملكة، عدا الدول حديثة الانضمام وعددها ثلاث دول.

كما تم خلال الاجتماع تقديم عرض عن تنظيم إجراءات انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمزمع انعقاده في سان بطرسبرج بروسيا خلال شهر نوفمبر المقبل، ويحضره رؤساء هيئات مكافحة الفساد في الدول الأطراف في الاتفاقية، ويحظى باهتمام بالغ من قبل كافة الدول والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

ومن المحتمل أن يتم خلاله الإعلان عن انطلاق الدورة الثانية من الاستعراض والتي تستمر كذلك خمس سنوات يتم خلالها استعراض فصلين من الاتفاقية هما: (الثاني الذي يتحدث عن التدابير الوقائية من الفساد، والخامس، الذي يتعلق باسترداد الموجودات).

يذكر أن المملكة أنهت استعراض تنفيذ الاتفاقية خلال الدورة الأولى من الاستعراض، والمتعلقة بالفصلين الثالث الخاص بالتجريم وإنفاذ القانون، والرابع المتعلق بالتعاون الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية تهدف في الأساس إلى دعم التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته بصورة أكفأ، بما في ذلك دعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في هذا المجال.

وتأتي مشاركة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتبيين دور المملكة وجهودها في تطبيق وتنفيذ هذه الاتفاقية من جهة، والاطلاع على خبرات الدول وتجاربها المتخذة حيال ذلك من جهة أخرى.

كاريكاتير

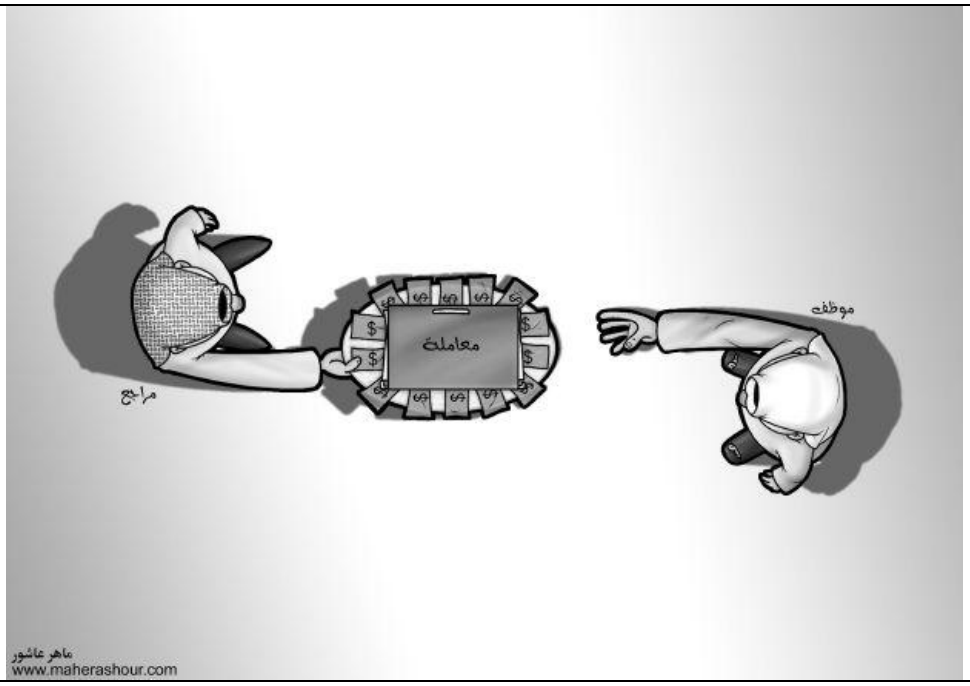

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م

اضغط هنا

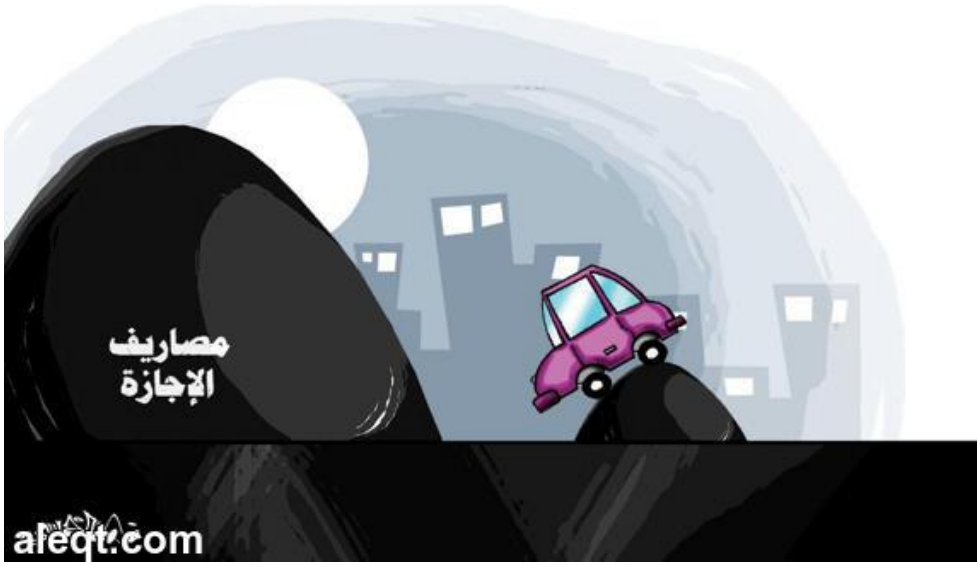

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م

http://www.aleqt.com/2015/06/08/article_963738.html